

## المحاضرة (٢)

## مقاصد الشريعة عند العلماء المتقدمين

أولا : الصحابة أول المقاصديين :

القيمة المرجعية لفقهاء الصحابة :

الاهتمام بمقاصد الشريعة أمر قديم قدم الشريعة نفسها ؛ لأنه لا يعقل أن يتلقى الناس ، خيرةُ الناس وأفاضل الناس وهم الصحابة ، أن يتلقوا هذه الشريعة وأحكامها ، دون أن يكون لهم تشوف ونظر إلى مقاصدها ومراميها ؛ ولذلك فالعلماء الذين تحدثوا في المقاصد يحرصون دائما على أن ينبهوا على أن هذا الاهتمام يرجع إلى الصحابة وبدأ مع الصحابة ، وبدأ بطبيعة الحال على يد رسول الله ﷺ وتعليمه للصحابة وتوجيهه لهم .

والصحابة هم أول الفقهاء وأول المفسرين وأول الأصوليين وأول المقاصديين ، وقل نحو ذلك في جميع العلوم الإسلامية ؛ ولو أنها تطورت بعدهم من حيث التصنيف ، ومن حيث الاصطلاحات ، ومن حيث التفريع ، ومن حيث التنزيل على الوقائع والقضايا الفكرية المستجدة عبر الزمان ، إلا أن أصول هذه العلوم وأسسها وقواعدها الأولى وتطبيقاتها الأولى كانت مع الصحابة ﷺ .

وهذا الإمام الشاطبي على سبيل المثال - وسنأتي قريبا على ذكره إن شاء الله -

ألف كتابه في أواخر القرن الثامن الهجري ، وكان في الأندلس ؛ أي في زمان متأخر وفي مكان ناءٍ ، حيث بدأت روح المقاصد ومراعاة المقاصد تضعف وتغيب ، فكان يحس - وسجل هذا في كتابه - بأن كتاب «الموافقات» ربما سيُتلقى بقدر من الاستغراب ، وربما بقدر من الإنكار ، ولذلك حرص على أن يبين أن هذه - المقاصد - ليست شيئاً خارجاً عن القرآن والسنة ، وليست سوى ما كان عليه الصحابة . فيقول عما جاء في كتابه من كلام في المقاصد : « إن عارضك دون هذا الكتاب عارض الإنكار ، وعمي عنك وجه الاختراع فيه والابتكار ، وغر الظان أنه شيء ما سمع بمثله ، ولا ألف في العلوم الشرعية الأصلية أو الفرعية ما نسج على منواله ، أو شكل بشكله ، وحسبك من شرّ سماعه ، ومن كل بدع في الشريعة ابتداعه ، فلا تلتفت إلى الأشكال دون اختبار ، ولا ترم بمظنة الفائدة على غير اعتبار!! فإنه بحمد الله أمر قررته الآيات والأخبار ، وشد معاقده السلف الأخيار ، ورسم معالمه العلماء الأخبار ، وشيد أركانه أنظار النظار ، وإذا وضح السبيل لم يجب الإنكار »<sup>(١)</sup> .

فهو كما يقول أمر قررته بحمد الله الآيات والأخبار وشد معاقده السلف الأخيار ورسم معالمه العلماء الأخبار ، وشد أركانه أنظار النظار ، وإذا وضح السبيل لم يجب الإنكار ، نعم إذا وضح السبيل لم يجب الإنكار .

وهو يصرح وينص بصفة خاصة على الصحابة ، فيصفهم بأنهم « عرفوا مقاصد الشريعة فحصلوها ، وأسسوا قواعدها وأصلوها ، وجالت أفكارهم

(١) الموافقات (١/٢٥) .

في آياتها ، وأعملوا الجد في تحقيق مبادئها وغاياتها» <sup>(١)</sup> . إذن فهو يرد إليهم كل ما أتى به ، حتى لا يعتقد أنه قد ابتكر شيئاً لا أساس له ؛ وإنما هو يعيد الأمور إلى نصابها .

ومما قاله ابن القيم - قبل الشاطبي بوقت وجيز : « وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له ، وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله ﷺ ثم يعدل عنه إلى غيره البتة » <sup>(٢)</sup> ؛ فقلوه : « كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده » ، يعني أن أهم ما كانوا يبحثون عنه ويعملون لأجله ، ويدندنون حوله ويتشوفون لتحديده ومعرفته واتباعه ؛ هو مراد الشرع ومقصوده .

ولذلك نجد العلماء ، وخاصة أئمة المذاهب وأقطابها ، فيما أصلوه من قواعد الاجتهاد ، وقواعد الفقه ، وقواعد مذاهبهم الفقهية ؛ مستندهم الكبير والمتين هو فعل الصحابة .

### أهم سند للقياس فعل الصحابة :

فحين بدأ النقاش مثلاً حول مسألة القياس وغيره من أصول الشريعة ، وقد أصبحنا الآن بشكل بدهي نتعلم في مدارسنا وفي مادة أصول الفقه وغيرها ، أن الأدلة الشرعية المتفق عليها : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، لم تكن المسألة بهذه السهولة التي نعرفها ؛ فقد كانت معارك طاحنة حول عدد من

(١) الموافقات (١/ ٢١) .

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٥) .

## الأصول:

خبر الآحاد<sup>(١)</sup> - وهو من جملة السنة - هل يكون أو لا يكون العمل به ، وهو نقاش كبير جدا كان في القرن الأول والقرن الثاني والقرن الثالث ، إلى أن حسم الشافعي تقريباً المسألة في نهاية القرن الثالث . وبعده استتب الأمر حول السنة ، وخاصة حول العمل بخبر الواحد وشروطه ، والبعض كان نقاشهم حول حجية السنة بصفة عامة ومكانتها ودورها ، وكان نقاشا كبيرا .

كذلك إذا جئنا إلى الإجماع ، فالإجماع أيضا استمر فيه النقاش ، بل ما زال فيه إلى الآن .

والقياس بدرجة أكبر ، كذلك كان فيه معركة كبيرة ونقاش طويل جداً ، في القرن الثاني والثالث والرابع ؛ والقائلون بالقياس الآن هم المذاهب الأربعة وجمهور الأمة ، ولا نبالغ إن قلنا : إن الجميع في الحقيقة يأخذ به . فحتى من ينكره مثل الظاهرية والشيعة الإمامية يعودون - كما قال عدد من العلماء - يعودون فيلتفون ويجدون أنفسهم يقيسون من حيث لا يشعرون!

وعلى كل حال فالأخذ الصريح المبدئي والأصولي بالقياس هو قول الأئمة

(١) قسم العلماء الحديث - أو الخبر - من حيث عدد طرقه إلى متواتر وآحاد . فالتواتر ما رواه من أوله إلى منتهاه جمع عن جمع ، يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب ، وكان مستند ذلك الحس ، وكان مفيدا للعلم . وأما الآحاد فما ليس متواترا وهو أقسام ؛ الغريب ، والعزيز ، والمشهور . وكل ما عدا المتواتر قد يكون صحيحا وقد يكون غير ذلك . ينظر نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص : ١٣) ، لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . الناشر : دار إحياء التراث العرب ؛ بيروت - لبنان .

والمذاهب الأربعة والجمهور الأعظم من العلماء .

ولكن أين تكمن حجية القياس ومن أين أتت ؟

صحيح لقد أوردوا بعض الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية . فمن

القرآن ذكروا مثلاً قوله تعالى : ﴿ فَأَعْتَبُوا بِتَأْوِيلِ الْأَبْصَرِ ﴾ [الحشر: ٢] .

ومن الأحاديث أن النبي ﷺ : أْتَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرْكَبَ  
أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ قَضَيْتِهِ » <sup>(١)</sup> .

فقالوا : إنه ﷺ قاس حق الله على حق العبد .

والحقيقة أن هذه الاستدلالات وأمثالها ، ضعيفة ، يُستأنس بها فقط ؛ وأما

الدليل القوي الحاسم - كما قال الجويني <sup>(٢)</sup> والغزالي <sup>(٣)</sup> وغيرهما - هو عمل

الصحابة وإجماع الصحابة على الأخذ بالقياس . والقياس هو دليل على

المقاصد ، وأثر من آثار المقاصد . فنحن على سبيل المثال الآن ، نحن بتلقائية لا

نشك ولا نتردد في أن المخدرات تقاس على الخمر وتأخذ حكمها وانتهت

الحكاية ، نحن هنا ننتقل من المقاصد ، جماهير العلماء يقولون : إن المقصود من

تحريم الخمر هو تحريم كل ما مثله وساواه .

(١) أخرجه البخاري (١٥١٣) ، ومسلم (١٣٢٤) ، وأبو داود (١٨٠٩) ، والترمذي (٩٢٨) ، والنسائي

(٥٣٨٩) ، وابن ماجه (٢٩٠٩) عن ابن عباس { واللفظ للنسائي وابن ماجه .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) تقدمت ترجمته .

وهكذا قل في جميع المسائل القياسية أعني أنها تنبني على أساس فكرة أن الشارع يقصد ... نعم حرم هذا ولكن يقصد هذا وهذا . . . ، فيتناول التحريم الواحد محرّمات كثيرة ، والواجب الواحد تلتحق به واجبات كثيرة ؛ فالقياس هو نظر إلى المقاصد ، إلى ما قصده الشارع ، فدخله في الحكم المنصوص .

ولكن من أين أتى القياس وما دليله ؟ في الحقيقة ليس له دليل يصمد ويثبت ولا راد له ، إلا قول الصحابة ، وإجماع الصحابة ، وعمل الصحابة بالقياس ، وكل الأدلة الأخرى كلها استثنائية .

### مراعاة المصلحة في اجتهادات الصحابة :

إذن هؤلاء الأئمة – أئمة المذاهب ، وأئمة الفقه والعلم بصفة عامة – يستمدون أصولهم ومناهجهم التشريعية المقاصدية بالتحديد من الصحابة . فالعمل بالمصلحة التي اشتهر بها مالك ، هو في الحقيقة عند جميع المذاهب ، كما قال القرافي<sup>(١)</sup> والزرکشي<sup>(٢)</sup> ؛ وهذا هو التحقيق لكن مع تفاوت وبأسماء

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) هو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المنهاجي ، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، وسمع من مغلطي وتخرج به في الحديث ، وقرأ على الشيخ جمال الدين الأسنوي وتخرج به في الفقه ، ورحل إلى دمشق فتنقه بها ، وسمع من عماد الدين ابن كثير ، ورحل وأقبل على التصنيف فكتب بخطه ما لا يحصى لنفسه ولغيره ، ومن تصانيفه : «تخریج أحاديث الرافعي» في خمس مجلدات و«خادم الرافعي» في عشرين مجلدة ، وتنقيحه للبخاري في مجلدة ، وشرح في شرح كبير لخصه من شرح ابن الملقن ، وزاد فيه كثيرًا ، و«شرح جمع الجوامع» في مجلدين وشرح «المنهاج» في عشرة ، و«مختصره» في مجلدين ، و«البحر» في أصول الفقه في ثلاث مجلدات ، وغير ذلك ، ورأيت بخطه «شرح الأربعين النووية» ، وأحكام المساجد وفتاوى جمعه وحواشي الروضة للبلقيني ، و«نظم الجمان في محاسن أبناء الزمان» ومجلد من شرح البخاري له مسودة ، ومن تذكرته أربع مجلدات =

مختلفة<sup>(١)</sup>. والجويني يقرر في عدد من كتبه أن الشافعي يأخذ بالكتاب والسنة والإجماع، ثم قال: قبل أن يأخذ بالقياس ينظر في الكليات، والكليات هي المصلحة وعمدها وعمودها. والحنابلة يقولون بالمصلحة، والحنفية أخذوها بأسماء أخرى كالاستحسان وغيره.

ولكن من أين يأتي العلماء الذين يريدون أن يدافعوا عن المصلحة وحجية المصلحة والمصلحة المرسلة بالأدلة؟

قد يأتون باستدلالات جزئية كثيرة، ولكن الذي يحسم المسألة في النهاية هو فعل الصحابة؛ فقد وجدنا الصحابة يقولون بها، ووجدنا الصحابة مسترسلين في رعاية المصالح والتمسك بها، وبناء الأحكام عليها، وبناء سياستهم عليها، دون أن يطلبوا أو أن يجدوا بالضرورة دليلاً خاصاً ينص على المصلحة.

وقد ذكر الإمام الشاطبي في «الاعتصام» عددًا من أمثلة العمل بالمصلحة

= والمعتبر في تخريج ابن الحاجب، والمختصر والكلام على علوم الحديث، وله «استدراك عائشة على الصحابة»، و«الفوائد المثورة في الأحاديث المشهورة»، و«الديباج على المنهاج»، و«الفوائد على الحروف وعلى الأبواب»، و«مختصر الخادم» وسماه «تحرير الخادم» وقيل «لب الخادم»، وله على «العمدة» كذا ورأيت أنا بخطه من تصنيفه «البرهان في علوم القرآن» من أعجب الكتب وأبدعها مجلدة، ذكر فيه نيفاً وأربعين علماً من علوم القرآن وتخرج به جماعة، وكان مقبلاً على شأنه، منجماً عن الناس، وكان بيده مشيخة الخانقاه الكريمة. مات في ثالث رجب سنة أربع وتسعين وسبعائة بالقاهرة. إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر، والضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للسخاوي.

(١) قال الزركشي: «قال القرافي: هي عند التحقيق في جميع المذاهب؛ لأنهم يقومون ويقعدون بالمناسبة ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار ولا نعني بالمصلحة المرسلة إلا ذلك». ونقل الزركشي مختلف الأقوال في ذلك. البحر المحيط (٧/٣٥١).

المرسلة عند الصحابة ، وتعتبر هي الأساس الذي بني عليه العمل بالمصلحة المرسلة فيما بعد . والمصلحة المرسلة ما هي أيضا إلا بناء على أن هذا هو المقصود الشرعي ، بناء على علمناه من حرص الشرع على حماية المصالح وجلبها وتنميتها ورعايتها ...

ومثالنا الشهير جدا الشهير من الناحية التاريخية ، والشهير أيضا من حيث مكانته وأهميته ، هو قضية جمع المصحف ، وتوحيد المسلمين على مصحف واحد . فحينما فكر عمر رضي الله عنه في المسألة - وهو إمام الفقه المقاصدي - ذهب إلى أبي بكر الخليفة وقال له : يا خليفة رسول الله إن القتل قد استحرَّ بالقراء ... يعني : حفظة القرآن اشتد بهم القتل ، وخاصة بعد معركة اليمامة التي استشهد فيها سبعون صحابياً من القراء ، سبعون صحابياً من حفظة القرآن في معركة واحدة . ويعني : إذا استمر هذا الأمر - وهذه سنة الله - سيقتل هؤلاء القراء الذين تلقوا كتاب الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعضهم ، وسيموت من يموت ، وهكذا يتعرض حفظ القرآن للخطر وللتنازع والاختلاف ... ، فلذلك يجب جمعه وجمع الناس على نصه المجموع الموحد .

فقال أبو بكر لعمر { : كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وهو سؤال وجيه في إطار البحث عن مشروعية العمل ، وتأسيسه على هدى . فقال عمر - ما جواب عمر ؟ - لم يقل له : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا ، أو جاء في الحديث كذا ، أو قال الله تعالى كذا . لا ! قال : هو والله خير .

لم يفعله رسول الله صحيح ، ولكن هو والله خير ، ونحن احتجنا إلى هذا الخير .

فبقيت بينهما المراجعة وحجة عمر هي هذه : هو والله خير . وطبعاً حين يقول : هو والله خير ، فهو يحيل على الأصل العام في القرآن ؛ يقول تعالى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧] ، إذا كان خيراً فيجب أن يفعل ، فهو مأمور به لأن الله قال : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعِبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧] .

وهذا خير بل هو خير عظيم جداً ، وستوقف عليه مصلحة عظيمة وكبيرة ، وبعدهم يفتح باب فتنة وشقاق وخلاف واندثار للدين .

فهذا كله دار في النقاش ودار في الأذهان بين عمر وأبي بكر ، فانشرح صدر أبي بكر بهذه الحجة ؛ هي أنه هذا خير أي مصلحة كما نعبّر الآن ، فاستدعى أبو بكر - كما هو معلوم - زيد بن ثابت الذي رشحه لهذه المهمة الجليلة - وكان من أحفظ حفاظ القرآن - وأمره أن يجمع القرآن من الصدور ومن السطور معاً ، فكان يجمع من الحفظ الصدري والحفظ الكتابي . فلما أمره قال زيد رضي الله عنه : كيف نفعل شيئاً أو كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فحاججه بما حاجج به عمر أبا بكر ، فانتهى إلى النتيجة نفسها ، فكان ما كان مما هو معروف <sup>(١)</sup> .

(١) قصة جمع القرآن وما دار حولها بين أبي بكر وعمر { رواها البخاري (٤٦٧٩) ، والترمذي (٣١٠٣) ، وأحمد (١/ ١٣) ، من حديث زيد بن ثابت قال «بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ لِقَتْلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ : إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرْءِ الْقُرْآنِ ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحَرَّ الْقَتْلَ بِقُرْءِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ . قُلْتُ : كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ عُمَرُ : هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ . فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ =

والمهم عندنا اليوم أن هذا عمل بالمصلحة لا أقل ولا أكثر ؛ على أساس أن هذا من مقاصد الشارع ويخدم مقاصد الشارع ، ولا نص فيه بعينه ؛ بمعنى لو أردنا أن نحَرِّجَه على الأحكام الجزئية ونلتمس له الأدلة الجزئية ونزنه بالميزان الجزئي ، ربما نقول : هذه بدعة - كما يسارع إلى ذلك كثير من الناس - ولكن إجماع الصحابة يكفيننا عن أي رد أو مناقشة .

إذا فالأئمة والفقهاء والمجتهدون حين أسسوا الفكر المقاصدي والأسس المقاصدية كانوا دائماً يستحضرون فعل الصحابة في نوازل كثيرة .

وقد ذكرت في المحاضرة السابقة - على سبيل المثال - المسألة التي عرضت في خلافة عمر وهي قتل جماعة لواحد . وطبعاً لجأ عمر<sup>(١)</sup> وتبعه في ذلك من تبعه من الصحابة والأئمة والمذاهب إلى مقاصد الشرع وكليات الشرع في حفظ النفوس وحفظ الدماء وحفظ الأمن ، بينما لو تحرينا الاستدلالات الجزئية لكان هذا غير مقبول ؛ لأنه ينافي أولاً النص الجزئي وينافي القياس

= يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ عُمَرَ وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ ، قَالَ زَيْدٌ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ لَا تَنهَمُكَ قَد كُنْتَ تَكْتَبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَتَّبِعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ ، قَالَ زَيْدٌ : فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنْ الْجِبَالِ مَا كَانَ بِأَثْقَلِ عَلَيَّ مِمَّا كَلَّفَنِي مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ ، قُلْتُ : كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ ، فَلَمْ يَزَلْ يَجْثُ مَرَّاجِعَتِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَيْتُ ، فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ وَالرَّقَاعِ وَاللِّخَافِ وَصُدُورِ الرَّجَالِ ، فَوَجَدْتُ فِي آخِرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨] إِلَى آخِرِهَا مَعَ خُزَيْمَةَ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا ، وَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَيَاتِهِ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَيَاتِهِ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ .

(١) سبق تحريجه .

الجزئي ، والقياس الجزئي يعني أن النفس بالنفس والمساواة والمماثلة ، بينما في تصرف عمر رضي الله عنه تم العدول عن فكرة المماثلة وعن النفس بالنفس إلى شيء آخر وهو حفظ الأمة ، وحفظ الأمن في الأمة ، وحفظ الأرواح في الأمة ، وهذه قضية كلية ونظر مصلحي لا أقل ولا أكثر ؛ فهنا دخلت « المقاصد العالية » كما قال ابن عاشور ، أي : ما يعبر عنه اليوم بالمصلحة العليا للأمة .

وكذلك قضية تضمين الصناعات فليس في أصول الإسلام أن المؤمن ضامن ، الأمين الذي توضع في يده أمانات وأموال وكنوز ونفائس وأشياء من هذا القبيل ، ولا يكون متاجراً ولا مضارباً ولا شريكاً في ذلك ، فهذا لا يضمن إذا تركت عنده ؛ على أساس أنه مؤتمن عليها ، فالصُّنَاع في الأصل مؤتمنون تأتي أحدهم بالثوب ليخيطه ، أو بالذهب غير المصوغ ليصوغه ، أو بأي مواد ليصنعها ، حديداً ليصنع منه سيوفاً ، أو يصنع منه آلات أو صناديق إلى آخره ؛ مما يؤتى به إلى الصُّنَاع ليصنعه ، فإذا سرقت منهم ، أو ضاعت أو احترق المكان ، يقولون : هذا خارج عن إرادتنا ! فيكونون مُعْفَوْنَ من أي تبعة ، أي معفيين من الضمان . هذا هو الأصل ، الأصل أن المؤمن لا ضمان عليه ، لكن تطور الأحوال وظهور بعض الصناعات قد يأخذون ذلك أو يأخذون منه أو يقصرون فيه ، ثم يزعمون أنه قد وقع ونزل وقدر و... و... إلى آخره ، فإذا لم نُضمِّنْهم سيستشري هذا الأسلوب وتفقد الثقة وتضطرب المعاملة .

إذن تذاكر الصحابة كعادتهم في هذه الأمور ذات الطابع الجديد ، تشاوروا وتذاكروا وكان الرأي - كالعادة وفي كثير من الأحيان - الذي أخذوا به هو رأي علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو أنه لا بد من تضمينهم . فما حجته على

تضمنينهم؟ قال: لا يُصلح الناس إلا هذا<sup>(١)</sup>.

ليس ثمة آية ولا حديث ينص على هذا، ولكن الصلاح المطلوب والرعاية المطلوبة لمصالح الناس وحقوقهم تقتضي هذا، وبدونه سندخل في مشاكل عويصة، فأخذ الصحابة بهذا.

فإذًا: القياس وهو ذو أساس مقاصدي أخذ من الصحابة، والمصلحة المرسلة أخذت من الصحابة، وسد الذرائع أخذ من الصحابة.

نعم، هناك نصوص فيها تنبيهات وإشارات وعمومات، ولكن كما يقال دائمًا: الاستدلال بدليل واحد: بآية أو جزء من آية أو حديث واحد، قد يكون ظني الدلالة أو ظني الثبوت، هذا النوع من الاستدلال يكون مثارًا للتجاذبات والاحتمالات والمجادلات، لكن حينما نأتي بعمل الصحابة أي بفهمهم الجماعي وتطبيقهم الجماعي، ينحسم الأمر.

### ميزة الإجماع السكوتي في عصر الصحابة:

وهذه الأمور التي ذكرتها ويحتجون فيها بالصحابة، قد يذكرون الإجماع من الصحابة عليها. ولكن هب أن هذا الإجماع لم يكن، فحسبنا إذا ما أجمع عليها كبراء الصحابة، وفقهاء الصحابة، والخلفاء الراشدون من الصحابة، فهذا يكفي وزيادة!

(١) رواه الشافعي في الأم (٩٦/٧)، وابن أبي شيبة (٢١٠٥١)، والبيهقي (١٢٢/٦)، عنه. ورواه البيهقي (١٢٢/٦) من طرق أخرى، وقال ابن حجر: «وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً». الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٩٠/٢)، للحافظ ابن حجر؛ تحقيق عبد الله هاشم السباني. ط. دار المعرفة؛ بيروت - لبنان.

على أن الإجماع عند الصحابة كان سهلاً ميسوراً ؛ ولذلك يسهل حتى على العلماء أن يقولوا : أجمع الصحابة ؛ لأن الصحابة معدودون ، وعادة المراد بالصحابة ليس هو مائة ألف أو مائتي ألف ، المقصود من لهم شأن في العلم والإفتاء وهم بضع عشرات في أوسع الحالات ، وهؤلاء مجموعون معروفون يتلاقون أحيانا صباح مساء .

ثم شيء آخر هنا ، وهو أن الصحابة إذا سكتوا فقد أجمعوا ، وغيرهم إذا سكتوا لم يجمعوا ؛ لأن غيرهم أصبحوا يخافون ، وأصبحوا يستحيون ، وأصبحوا يراعون مشايخهم وأمراءهم وأرزاقهم وأمنهم وسلامتهم . وهذا غير وارد عند الصحابة : أن يسكتوا خوفاً أو طمعاً ، فإذا سكت الصحابي فهو موافق ، فلذلك الإجماع السكوتي للصحابة إجماع ، بينما الإجماع السكوتي لغير الصحابة وفي العصور اللاحقة ليس إجماعاً ، فإذا تداول الرأي عشرة أو سبعة أو خمسة من كبار الصحابة وشاع الخبر في المدينة ، والمدينة ليست هي المدينة اليوم ، المدينة تعني بضعة آلاف من السكان ، فإذا تداول الصحابة أمراً شاع ولم ينكره أحد منهم ، فهذا يعد إجماعاً ، وإذا أنكر أحد أو اعترض فيقال : المسألة خالف فيها فلان ، فثمة مسائل خالف فيها ابن عباس ، ومسائل خالفت فيها عائشة ، وهكذا .

فهذه توضيحات لا بد منها لما قدمته من أقوال عن الصحابة وفقههم وقيمة منهجهم واجتهاداتهم . وهو ما ينبئنا عن القيمة المرجعية لفقهاء الصحابة وكون المذاهب المتبعة في الأمة قد تأسست وتأصلت على ذلك .

## ثانياً : الكتابة في المقاصد عبر القرون :

وبعد هذا نظوي الزمن لنتقل إلى طور آخر ، وهو الحديث الصريح عن مقاصد الشريعة في مصنفات وكتابات مختلفة .

علماء التابعين ، مثل فقهاء المدينة السبعة ، وكذلك أئمة الاجتهاد المتقدمين ، كالأوزاعي ، والليث بن سعد ، ثم الأئمة الأربعة ... لم يكونوا أصحاب تنظير وكلام كثير . هذه الأصول التي ذكرناها ، عملوا بها في فقههم وأصلوها في أصولهم ، وقعدوها في قواعدهم ، متبعين في ذلك الصحابة ، مطمئنين ومنشرحين آمنين ، باعتبار أنهم يأتون بالصحابة ، وهذا كان هو الأمر الحاسم عندهم .

بعد ذلك دخلت الأمة تدريجياً - كما هو معروف - فيما يسمى « عصر التدوين » ؛ لأن العصور الأولى كان التدوين فيها منعماً ثم ضئيلاً ثم متدرجاً شيئاً فشيئاً . وينطبق هذا الكلام على القرنين الأول والثاني ، ولكن ابتداء من القرن الثالث دخلت الأمة عصر التدوين ؛ لأن العلوم كلها نمت وتشعبت ، وكل ما في الرؤوس وفي القلوب وفي الصدور بدأ يأخذ طريقه للكتابة وللتدوين والتصنيف في المؤلفات ، وكان للسنة النبوية الحظ الأوفر من ذلك ؛ بل كان لها الفضل الأكبر في أنها دفعت الأمة نحو التدوين ، فحفظ القرآن كان أمراً يسيراً ، ولكن حفظ السنة وتدوين السنة كان أمراً عسيراً ؛ لأن حفظ القرآن وجمع القرآن كلف به شخص أو شخصان في مدة وفي سنوات قليلة ، وانتهى الأمر وإلى الأبد . ولكن جمع السنة استغرق قروناً من العمل ، وأجيالاً متعاقبة ، ابتداء من عمر بن عبد العزيز وهلم جرّاً ، إلى القرنين الرابع والخامس . وما

زال الأئمة يستقصون ويغربلون ويمحصون ، حتى استقرت كتب السنة التي نتلقاها الآن بكل سهولة ويسر ، فنقول : أخرج أصحاب السنن ، وهو في الكتب الستة ، وفي الصحيحين ، وفي كذا وكذا بكل سهولة ، نجني ثمار قرون من العمل .

نعود لتحدث عن المقاصد ونصيبيها من ذلك ، ولنرصد أوائل من تحدثوا وكتبوا فيها . وحينما نتحدث ونقول : فلان في القرن كذا تحدث عن المقاصد أو كتب فيها ، لا يكون بالضرورة أول من قال ذلك ؛ إذ اللاحق دائماً ينقل ويبنى على من سبقه ، وقد يكون الكلام لسابقٍ وسابقٍ سابقٍ ، ولكننا نحن تلقيناه على لسان فلان ، ووقفنا عليه في كتاب فلان .

#### أ - القرن الرابع : بداية البداية :

الاهتمام بالمقاصد بشكلٍ صريحٍ في التصانيف المكتوبة الواصلة إلينا ، نجده بشكلٍ ملموسٍ وقويٍ ومتعددٍ في القرن الرابع .  
وفيماء يلي نبذ عن رواد هذا الشأن وبعض آثارهم :



## الحكيم الترمذي<sup>(١)</sup>

في القرن الرابع نجد الحكيم الترمذي - وهو غير الترمذي المحدث - هذا ترمذي آخر أيضا مشهور، وكان فقيهاً وحكيماً - الحكيم تعني تقريباً الفيلسوف - وكان صوفياً، وكان فقيهاً. هذه هي أبرز صفاته العلمية. وله عدة كتب تنم عن اهتمام مكثف بمقاصد الشريعة؛ وأبرز ذلك كتابه الذي سماه « الصلاة ومقاصدها »، وهو كتاب كامل في مقاصد الصلاة. وهو لحسن الحظ مطبوع ولم يضع وهو مطبوع وموجود في الأسواق. وهذا أقدم استعمال بارز لكلمة مقاصد، حيث استعملها في عنوان الكتاب.

كتاب « الصلاة ومقاصدها » يتحدث عن مقاصد الصلاة جملة وتفصيلاً،

(١) محمد بن علي بن الحسن بن بشير الترمذي المؤذن أبو عبد الله المعروف بالحكيم؛ كان إماماً من أئمة المسلمين له المصنفات الكبار في أصول الدين ومعاني الحديث، وقد لقي الأئمة الكبار وأخذ عنهم، وله كتاب «نوادير الأصول» مشهور، وكان له الشأن العالي والنعته المشهور. قال السلمي: قيل: إنه هجر بترمذ في آخر عمره بسبب تصنيفه كتاب ختم الولاية وعلل الشريعة. قال: فحمل إلى بلخ فأكرموا موافقته لهم في المذهب يعني الرأي. ودافع عنه ابن حجر ومع ذلك قال «لم أقف لهذا الرجل مع جلالته على ترجمة شافية والله المستعان». وقد ذكره أبو نعيم في الحلية، فقال: «صحب أبا تراب النخشي ولقي يحيى بن الجلاء وصنف التصانيف الكثيرة في الحديث وهو مستقيم الطريق تابع للأثر يرد على المرجئة وغيرهم من المخالفين. عاش إلى حدود العشرين وثلاثمائة والله أعلم. لسان الميزان (٣٠٨/٥)، للحافظ ابن حجر؛ تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند. ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات؛ الطبعة الثالثة: ١٤٠٦ - ١٩٨٦؛ بيروت - لبنان. وحلية الأولياء (١٠/٢٣٣) لأبي نعيم الأصبهاني. ط. دار الكتاب العربي؛ الطبعة الرابعة: ١٤٠٥؛ بيروت - لبنان.

فهو يعلل كل أفعال الصلاة ويجتهد في استنباط حِكْمِها وفوائدها . وهو يعتمد في ذلك على فكره وذوقه ، مع الحرص على أن يكون ذلك موافقا لمتطلبات العقيدة والعبادة . فهو له طريقة خاصة في تناول المقاصد ؛ فالاختصاص عادة يطبع كلام صاحبه ؛ فهو صوفي وحكيم وفقهه فمزج بين أسلوب الفقه والتصوف والتفلسف ، ولكن الذي يعيننا الآن هو الاعتناء بالمقاصد ، والبحث عنها وتعليل الأحكام . هذا الذي يعيننا ، وليس كل من علل أصاب ، وليس كل من أفتى أصاب ، ولكن الاهتمام بهذا الشأن وتقديم محاولات وخطوات فيه ، هذا هو الذي نسجله في هذا العصر لعدد من العلماء ومنهم الحكيم الترمذي ، وله « كتاب العلل » ، وهو أيضا حقق ونشر .



## أبو الحسن العامري

أبو الحسن العامري أيضا كان له اهتمام بالفلسفة بالإضافة إلى علم الكلام والتشريع ، أي العقيدة والفقہ ، فهو يعتبر من الفلاسفة الإسلاميين الذين درسوا الفلسفة ودرسوا الفكر الفلسفي ، بما فيه الفكر اليوناني .

وأبو الحسن العامري هذا له عدة مؤلفات وصلنا الآن منها كتابه القيم والنفيس « الإعلام بمنابح الإسلام » ، وهو أيضا محقق مطبوع . وفي هذا الكتاب ذكر ما عرف فيما بعد باسم الضروريات الخمس ؛ التي سنخصص لها محاضرة لوحدها . فهو أول من ذكر هذه الضروريات الخمس ولو ببعض الاختلاف الطفيف في تسميتها ، وسبق أيضا - وتبعه غيره - إلى القول بأن هذه الضروريات الخمس - أي : حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال - محفوظة ومراعاة في جميع الملل ، وأنها من التشريعات والأسس المشتركة بين جميع الملل والشرائع التي أنزلها الله تبارك وتعالى . إذن فهي من ثوابت الشرائع المنزلة ومن الأصول المشتركة . وهذا ما قرره لاحقا الإمام الغزالي ، ثم أصبح مسلما عند جميع العلماء . فأول من نص على هذا - في حدود ما وصلنا - هو أبو الحسن العامري ~ .

وله كتاب آخر ما زال يعتبر مفقودا ، سماه « الإبانة عن علل الديانة » ؛ ذكر فيه أنه بين علل الأحكام ، ولكن نحن نقول : إنه كتاب في المقاصد ، أو على الأقل مما عرفناه من كتابه الآخر ، لا بد أن له صلة بالمقاصد .

### ابن بابويه القمي<sup>(١)</sup>

ابن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق ، وهو شيعي إمامي ؛ له كتاب مطبوع أيضًا في مجلد واحد ، وهو « علل الشرائع » .

وهذا الكتاب جمع فيه روايات وإجابات منقولة عن علماء الشيعة وأئمة أهل البيت . فهو عبارة عن أسئلة توجه ويجيب فلان وفلان ، بما في ذلك بعض الصحابة ، كالسيدة فاطمة الزهراء ، وابن عباس وعلي ، وغيرهم من العلماء المعتمدين عند الشيعة إلى زمن المؤلف ، وهي أسئلة عن علل الأحكام والتكاليف الشرعية كيف هذا ؟ ولماذا كذا ؟ ... وبغض النظر عن مدى الصحة في الروايات ، فإن فيها ثروة من الإجابات والتعليقات المقاصدية الجيدة ، كما أن فيها قدرا من الأقوال الرديئة والضعيفة ، سواء صحت روايتها أو لم تصح .

(١) قال الطوسي في ترجمته في كتاب «الفهرست» الذي هو من أهم كتب الرجال عند الشيعة : « محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ، جليل القدر ، يكنى أبا جعفر ، كان جليلا ، حافظا للأحاديث ، بصيرا بالرجال ، ناقدا للأخبار ، لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه . له نحو من ثلاثمائة مصنف ، وفهرست كتبه معروف ، وأنا أذكر منها ما يحضرنى في الوقت من أسماء كتبه ، منها : كتاب دعائم الاسلام . . . وكتاب علل الموضوع ، وكتاب علل الحج ، وكتاب علل الشرائع ... إلخ » . الفهرست (ص : ٢٣٧ - ٢٣٨) للشيخ الطوسي ؛ تحقيق الشيخ جواد القمي . ط . مؤسسة النشر الإسلامي ؛ ومؤسسة نشر الفقاهة ؛ الطبعة الأولى : ١٤١٧ . ومن مؤلفاته كتاب « من لا يحضره الفقيه » وهو أحد الكتب الأربعة التي عليها مدار الحديث عند الشيعة . وذكره النجاشي في رجاله وأرخ وفاته سنة ٣٨١ هـ . رجال النجاشي (ص : ٣٨٩) . ؛ للنجاشي ط . مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ؛ الطبعة الخامسة : ١٤١٦ .

## أبو بكر الشاشي<sup>(١)</sup>

رابع هؤلاء - وهو عندي أفضلهم وأنضجهم وأيضًا أسبقهم ، وأخرته حتى أميزه - هو أبو بكر الشاشي المعروف بالقفال الكبير ؛ لأن الشافعية عندهم القفال الكبير والقفال الصغير . القفال الكبير هو الذي نحن بصدد ذكره . والقفال الصغير كان في القرن الخامس ، وهو أصولي وفتيه شافعي . بينما القفال الكبير هذا متوفى سنة ثلاثمائة وخمس وستين . وأشهر كتبه هو كتابه « محاسن الشريعة » ، والحمد لله تعالى أن حُفِظَ هذا الكتاب ، ونحمده أيضا أن طبع في الشهور الأخيرة طبعين مختلفتين ، وإن كان من غير تحقيق ، المهم أن الكتاب ما زال موجودا ، بل هو الآن مطبوع ومنشور .

(١) محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الشاشي القفال الكبير أحد أعلام المذهب الشافعي وأئمة المسلمين . مولده سنة إحدى وتسعين ومائتين (٢٩١هـ) كان إمامًا وله مصنفات كثيرة وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء وله كتاب حسن في أصول الفقه وله «شرح الرسالة» . وعنه انتشر فقه الشافعي في ما وراء النهر من أعلم علماء عصره . قال النووي في «تهذيبه» : إذا ذكر القفال الشاشي فالمراد هذا ، وإذا ورد القفال المروزي فهو الصغير ، ثم إن الشاشي يتكرر ذكره في التفسير والحديث والأصول والكلام . والمروزي يتكرر ذكره في الفقهيات . وقد اشترك القفالان في أن كل واحد منهما أبو بكر القفال الشافعي ، لكن يتميزان بما ذكرنا من مظاهرها ، ويتميزان أيضًا بالاسم والنسب ، فالكبير شاشي والصغير مروزي . ومن تصانيف الشاشي : «دلائل النبوة» ، و«محاسن الشريعة» ، و«أدب القضاء» ، جزء كبير وتفسير كبير . مات في ذي الحجة سنة خمس وستين وثلاثمائة (٣٦٥هـ) . ينظر تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ١٧٥) ، للنووي ؛ مصطفى عبد القادر عطا ، وطبقات الشافعية (٢/ ١٤٨) لابن قاضي شعبة .

والقفال الكبير هذا - وهو من كبار أئمة الشافعية بل يمكن أن نقول من كبار أئمة الفقه الإسلامي - لم يكن متأثراً لا بنمط فلسفي ولا كلامي ولا صوفي . فهو عالم فقيه بالمعنى المعروف للفقهاء الكبار .

تميز كتابه « محاسن الشريعة » بتعليل الأحكام الفقهية من أول الكتاب إلى آخره ؛ لا يستثني في ذلك عبادة ولا معاملة ، ولذا كان بعض العلماء المتقدمين يأخذون عليه مبالغته في التعليل ، ويقولون : طرد التعليل حتى في العبادات ، كأننا هذا مما يعاب عليه !

وعلى كل حال هذا إمام ، سواء اختلف معه الناس أم اتفقوا ، فهو إمام من أئمة الفقه المعتبرين ، وكتابه هذا من أهم الكتب القديمة في ذكر مقاصد الشريعة وتعليل الأحكام الجزئية والتفصيلية ؛ من طهارة وصلاة وجماعة وإمامة وصوم إلى البيوع ، إلى العادات ، إلى بقية الأبواب الفقهية التي ختمها بالجنايات وبالقضاء والشهادات ، وهو لم يستوعب جميع أبواب الفقه ؛ لأنه في جزء واحد ، فلا يتصور فيه هذا ، ولكنه أورد الأبواب التي يكثُر الاحتياج إليها في الفقه ، ومضى فيها : يبدأ بذكر الأحكام ، ويمزجها أو يتبعها بذكر العلل والحكم لتلك الأحكام .

وللقفال الكبير هذا كتاب ربما مفقود - ونسأل الله تعالى أن يقيض من يكشفه ويخرجه - وهو تفسيره للقرآن الكريم . وعادة كبار العلماء إذا كان لهم تفسير يكون أهم مؤلفاتهم وأجمعها ؛ لأنهم يضعون فيه ما تفرق في غيره ، وما ليس في غيره . وبعض الشافعية أنفسهم يذكرونه وينتقدونه ؛ حتى قال

بعضهم : قدسه من وجه ونجسه من وجه . وهذا التنجيس ، في نظرهم طبعاً ؛ غالباً سيكون المقصود به الفكر التعليلي ، وعدم تقيده بالمذهب الأشعري . وكان بعضهم يراه متأثراً ببعض الاعتزاليات .

تلك كانت نبذة عن القرن الرابع الذي برزت فيه بشكل لافت تأليف تهتم بالعلل الجزئية ، أو بالتعليقات التفصيلية لأحكام الشريعة ، والبحث عن حكمها والتنقيص عليها ، ولعله يصلنا من ذلك غير ما وصلنا وأكثر مما وصلنا إلى الآن .

### ب- المقاصد في القرن الخامس وبعده :

وأما في القرن الخامس فقد انتقلت حركة الاهتمام بالمقاصد والكتابة فيها من طور التعليقات الجزئية والتفصيلية إلى طور التأصيل والتنظير للمقاصد بصفة عامة وإجمالية ، مما أثمر فيما بعد ما نعرفه اليوم من مقاصد ومصطلحات وتقسيمات وضروريات خمس ، وغير ذلك مما سنأتي على ذكره .

### إمام الحرمين أول (الأئمة الأربعة) في المقاصد <sup>(١)</sup> :

العالم الكبير والبارز في هذا القرن ، هو إمام الحرمين الجويني . إمام كبير وعالم فذ ، في تبحره وتعمقه وقدراته الفكرية .

وهو - كما تعلمون - شافعي وأشعري ، وهذه انتفاءات كان يجد الإنسان فيها نفسه دون طلب منه أو دون اختيار منه . ولكن الإمام الجويني له فكره المتميز واجتهاداته وآراؤه الخاصة ~ .

(١) تقدمت ترجمته .

إمام الحرمين يمكن اعتباره الإمام الأول من الأئمة الأربعة في المقاصد .  
هؤلاء الأئمة الأربعة ، سأحدث اليوم عن ثلاثة منهم ، و نرجى الكلام عن  
الرابع إلى محاضرة الغد ؛ لكونه من المعاصرين .

والأئمة الأربعة في المقاصد ؛ أي : الذين نظروا وأصلوا ، وكتبوا كتباً ، أو  
أعطوا نظريات ومصطلحات وتقسيمات ، وأسهموا في تشييد البناء المقاصدي ،  
هؤلاء الأئمة الأربعة في المقاصد هم : أبو المعالي عبد الملك الجويني « إمام  
الحرمين » ، وعز الدين بن عبد السلام ، وأبو إسحاق الشاطبي ، ومحمد  
الطاهر ابن عاشور . وسأتى على ذكر علماء آخرين ليسوا أقل منهم ، كابن  
تيمية وابن القيم والغزالي والكاساني والدهلوي وابن العربي ؛ إلا أن هؤلاء  
الذين سأحدث عنهم كانوا روادا مؤسسين في هذا المجال الذي نسميه مقاصد  
الشريعة .

أولهم هو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني .

وأنقل هنا بعض الفقرات من كتابيه « البرهان » و « الغياثي » <sup>(١)</sup> .

وقد صدر له مؤخراً قبل أشهر كتاب « نهاية المطلب في دراية المذهب » <sup>(٢)</sup>  
ولكني أركز الآن في الفقرات التي سأستشهد بها على كتابي « الغياثي » و « البرهان »

(١) والإسم الكامل للكتابين : « البرهان في أصول الفقه » ، و « غياث الأمم في التياث الظلم » .  
(٢) وقد حققه أستاذنا جميعاً والعزیز علينا جميعاً الدكتور عبد العظيم الديب - حفظه الله - وأفنى فيه  
عمراً أتوقع أنه قد قضى في تحقيقه أكثر مما قضى المؤلف في تأليفه ، وهو الآن موجود في واحد  
وعشرين مجلداً من منشورات وزارة الأوقاف القطرية ، وقد اطلعت عليه اطلاعاً شبه كامل في هذه  
الشهور الماضية .

خاصة ؛ لأنها كتابان مركزان تنظيريان ، بينما « نهاية المطالب » التنظير فيه عرضي ، فهو كتاب في الفقه الشافعي بالدرجة الأولى ، وإن كان لا يخلو من مقارنات ؛ خاصة مع المذهب الحنفي .

قال إمام الحرمين ~ في كتاب «الغياثي» ، والغياثي هذا أيضًا حقيقه عبد العظيم الديب ، وكذلك البرهان . فعبد العظيم الدين الآن معروف بأنه خليفة الجويني وأمين سره على كتبه . يقول الجويني في بيان مدى حاجة الدنيا إلى الدين وحاجة الدين إلى الدنيا : « ولكن الله تعالى فطر الجبال على التشوف للشهوات ، وناط بقاء المكلفين ببلغة وسداد ، فتعلقت التكاليف من هذه الجملة بالمحافظة على تمهيد المطالب والمكاسب ، وتمييز الحلال من الحرام ، وتهذيب مسالك الأحكام على فرق الأنام . فجرت الدنيا من الدين مجرى القوام والنظام من الذرائع إلى تحصيل مقاصد الشرائع ، ومن العبادات الرائقة الفائقة المرضية في الإعراب عن المقاصد الكلية ، في القضايا الشرعية »<sup>(١)</sup> .

### الجويني أصل كثير من المصطلحات :

كثير من المصطلحات المعروفة اليوم في التعبير عن مقاصد الشريعة ترجع إلى الجويني ، ويرجع الفضل إليه في وضعها وبنائها ، من ذلك : مباغي الشرع ، ومقاصده ، المعاني ، الكليات ، المصالح العامة ، الاستصلاح ، والاستدلال ، وما إلى ذلك ، مما سنراه .

ومن التعابير اللطيفة الجامعة التي استعملها الجويني للدلالة على مجمل

(١) « غياث الأمم في التياث الظلم » (ص : ٥٠) ، للجويني ؛ تحقيق د . مصطفى حلمي - د . فؤاد عبد المنعم أحمد .

مقاصد الشريعة عبارة « الأغراض الدفعية والنفعية ». أي أن الشريعة لها أغراض نفعية وأغراض دفعية . وهذه الكلمة لها أهمية كبيرة ؛ لأنها سبقت التعبير الذي شاع فيما بعد وهو : « جلب المصالح ودرء المفاسد » . فالمعنى واحد ، ولكن عبارة الجويني أسبق وأوجز ، مع زيادة في المعنى . فالدفع والنفع يساويان جلب المصالح ودرء المفاسد ، ثم كلمة الأغراض تعبر عن القصد الشرعي ، وهو المعنى الذي نفتقده في عبارة جلب المصالح ودرء المفاسد ، فنحتاج أن نضيف ما يفيد عند اللزوم .

وهذه العبارة « الأغراض الدفعية والنفعية » ، هي كذلك أسبق وأجود من العبارة التي استعملها الغزالي والشاطبي ، وهي « حفظ المصالح من جانب الوجود ومن جانب العدم » ، من جانب الوجود ، أي إيجاد المصالح وجلبها وتكثيرها ، ومن جانب العدم ، أي : حفظها من العدم ومن الضياع ومن الإتلاف ومن الإفساد . وهذه العبارات كلها أثار الانتباه إلى الوجهين ؛ أي أن الشريعة تحفظ المصالح من وجهين : نفع ودفع ، جلب ودرء ، وجود وعدم . وبعض الناس اليوم ممن لا يعرفون مصطلحات العلماء يقولون : مقاصد الشريعة فيها حفظ المصالح ، وحفظ الضروريات الخمس ... ولكن المصالح الآن لم تعد موجودة ولم تعد قائمة ، نحن لا نحتاج إلى حفظها فقط ، بل نحتاج أولاً إلى مقاصد طلبية ؛ فالدين ضاع ، والدنيا ضاعت ، والأعراض ضاعت ، فماذا نحفظ ؟ فنحن أصبحنا محتاجين إلى طلب المصالح لا إلى حفظ المصالح .

وهذا غلط <sup>(١)</sup> ، حينما نقول الشريعة « تحفظ » ، فمعناه توجد أولاً! أي لها

(١) شيخنا الكريم : نعم هو غلط في فهم كلام الأقدمين ، لكن مع ذلك فأصل مادة حفظ في اللغة : الحراسة والتعاهد والرعاية كما في « لسان العرب » و « القاموس » و « مختار الصحاح » ، ولهذا لا يحمل =

أغراض نفعية أولاً ، وأغراض دفعية ثانياً ، تجلب المصالح وتدرأ المفاسد . وابن تيمية يقول ويكرر كثيراً : الرسل بعثت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها<sup>(١)</sup> . فقبل التعطيل والدرء للمفاسد ، يجب إيجاد هذه المصالح وتحصيلها وتكثيرها . هذا هو معنى حفظ المصالح في اصطلاح العلماء .

من تعابير الجويني عن هذا المعنى نفسه عبارة « طلب ما لم يحصل وحفظ ما حصل »<sup>(٢)</sup> ، لاحظوا هذه العبارات القوية والدقيقة « الشريعة جاءت بطلب ما لم يحصل وحفظ ما حصل » ؛ إذن الحفظ الذي نتحدث عنه والمقاصد التي نتحدث عنها فيها الجلب أو التحصيل ، كما يقول ابن تيمية ، وفيها حفظ ما تم تحصيله . أو يمكن أن نقول : طلب ما لم يحصل وتحصيله ، وحفظ ما حصل

= الحفظ على الطلب إلا على سبيل المجاز ، وهو ما لا يستسيغه عامة المثقفين فضلاً عن عامة العامة ، والأولى البحث عن مصطلح يجمع المعنيين على سبيل الحقيقة ، أو استعمال مصطلح آخر بجانب الحفظ كأن يقال : تحصيل وحفظ الدين ، وعبارة الجويني في نفس هذا الاتجاه . ولعل كلمة (إقامة الضروريات الخمس) أنسب ؛ لأنها مستمدة من التعبير القرآني (أقيموا الدين) ، ولإمكان استعمالها مع بقية الضروريات استعمالاً يحقق مقصود الطلب والحفظ معا .

(١) من ذلك قوله : « الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية فقد يدع واجبات ويفعل محرمات! ويرى ذلك من الورع!! . كمن يدع الجهاد مع الأمراء الظلمة ، ويرى ذلك ورعاً ، ويدع الجمعة والجماعة خلف الأئمة الذين فيهم بدعة أو فجور ويرى ذلك من الورع ، ويمتنع عن قبول شهادة الصادق وأخذ علم العالم لما في صاحبه من بدعة خفية ويرى ترك قبول سماع هذا الحق الذي يجب سماعه من الورع » . مجموع الفتاوى (١٠/٥١٢) . وينظر أيضاً مجموع الفتاوى (١/١٣٨ - ٢٦٥ ، و١٣/٩٦ ، و١٥/٣١٣ ، و٢٠/٤٨ ، و٢٣/١١٣ - ٣٤٣ ، و٢٤/٢٧٨ ، و٢٧/١٧٨ ، و٢٨/٢٨٤ - ٥٩١ ، و٣٠م١٣٦ - ١٩٣ - ٣٥٩ ، و٣١/٢٦٦) .

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم (ص : ٥٦) .

وتحصينه . وهذا هو المعنى الذي تبناه الغزالي وعبر عنه بقوله «أما المقصود فينقسم إلى ديني ودنيوي ، وكل واحد ينقسم إلى تحصيل وإبقاء . وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة وعن الإبقاء بدفع المضرة»<sup>(١)</sup> .

### التقسيم الثلاثي للمصالح :

والإمام الجويني كذلك هو صاحب التقسيم الثلاثي المعروف للمصالح ؛ الضروريات والحاجيات والتحسينيات ، مع وقفة خاصة - قد تكون الأولى من نوعها - في بيان معنى مصطلح « الحاجة والحاجات » .

وينبغي أن نعرف أن مرتبة الحاجات عليها مدار الحياة بنسبة كبيرة جداً ، وأكثر الإشكالات والاجتهادات والخلافات الفقهية والسياسية تدور على الحاجات . لماذا ؟ لأن الضرورات محسومة واضحة ، ليس فيها غموض ، لا تحتاج إلى كتب لمعرفة الضرورات التي بدونها - كما سنرى - ينخرم سير الحياة ، ويهلك الناس ، والتحسينيات أيضاً ليس فيها كبير إشكال ولا نزاع ؛ لأنها ليس لها أثر كبير وشأن خطير .

فبقى المعترك العلمي والعملية والمعيشي والسياسي والفقهية هو حول الحاجيات ، والفتاوى والخلافات والنزاعات قلما تجدها حول التحسينيات أو الضروريات ، لكن فيما بينهما - أي الحاجيات - تتركز الإشكالات والتجاذبات . فلذلك كانت للإمام الجويني عناية حقيقية وموفقة جداً بهذه المرتبة خاصة ، وكان له فضل كبير في تحرير معنى الحاجة ، وإذا تحدد معنى الحاجة فما فوقها ، فهو من الضروريات ، وما دونها فهو من التحسينيات .

(١) شفاء الغليل ، (ص : ١٥٩) .

## الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة :

في كتاب « الغياثي » بصفة خاصة ، وفي غيره أيضًا ، تعرض الجويني لمعنى الحاجة ما هي ، وبنى على مفهوم الحاجة قاعدة أصبحت من القواعد الكبرى المعمول بها في الفقه الإسلامي ، وهي أن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة . ونحن نعرف أن الضرورة الخاصة ، أي ضرورة الفرد ، تبيح له المحظورات . والضرورات تقتضي عددًا من التسهيلات والتخفيفات ، والأمر إذا ضاق اتسع ، وما إلى ذلك .

فالضرورة في حق الفرد إذا تفتح الباب لعدد من الأحكام ؛ بما فيها الاستباحة - المحددة والمقيدة طبعًا - لما هو محرم ، لكن كما يقال : الضرورة تقدر بقدرها ، فهذا للأفراد ، ولكن في حق الأمة إذا كانت هناك مصلحة حاجية لمجموع الناس فتعامل كالضرورة في حق الأفراد ، وهذه فكرة أصبحت فيما بعد معتمدة عند العلماء إلى هذا الزمان ، وأصبحت قاعدة من القواعد المعمول بها في الفقه وهي قاعدة « الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة » ، وقد يختصرونها فيقولون : الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، وهي ليست بهذا الإطلاق ، الذي ينزل منزلة الضرورة من الحاجات هو الحاجات العامة ؛ هذا هو الذي قاله الجويني صاحب الفكرة الأول .

ولكن الأهم من هذا هو أنه حرر معنى الحاجة . وأعطى مقاييس علمية دقيقة في معنى الحاجة ؛ وتلخيص فكرته أن الحاجة هي : أولاً مرتبة لا ترقى إلى مرتبة الضرورة ، فإذا كان الأمر ضروريًا ، بمعنى تتوقف عليه الحياة وانتظامها ، ويتوقف عليه سلامة الإنسان في وظائفه البدنية والعقلية ، فهذه

ضرورات ؛ فهذا ليس من الحاجة ؛ لأن الحاجة أقل من هذا الحد . كذلك الحاجات ليست هي مجرد ما يشتهيها الناس ويلتذون به ويفهون به ، فهذا دون مستوى الحاجة ، فخرج أيضا ، وهكذا اقتطع الجزء الأسفل واقتطع الجزء الأعلى ، فماذا بقي ؟ بقي أن الاحتياجات التي يمكن أن يعيش الناس بدونها أو بنقص فيها ، ولو لفترة من الزمن ، لكنهم يتضررون ويعانون ويجدون في ذلك المشقة والضيق والخرج ، فهذه هي الحاجات وهذا هو المعيار . التحسينيات إذا فقدت لا يجد الناس الخرج والعنت . وعدد من الناس عاشوا حياتهم لا يكادون يعرفون شيئا اسمه التحسينيات أو التتميمات أو التكميليات ، ولا يبالون بعدما ألقوا ذلك ، لكن إذا فقدوا الحاجيات تجدهم يعانون في صحتهم وأبدانهم ونفوسهم وطمأنينتهم وسكناهم .

فالضروي هو ما يعطل فقدائه الحياة ويعطل الوظائف العادية ويهدد بالهلاك الفوري القريب .

التحسينيات إذا غابت أو غاب كثير منها ، لا حرج ولا إشكال .

ما يتضرر الإنسان بفقدانه وبالنقصان فيه ، ويلحقه بذلك العنت والضيق والمشقة ، فتلك هي الحاجيات .

هذه محددات الجويني ، وهي مفصلة عنده في كتاب « غياث الأمم » ، كما هي مفصلة ومطبقة في « نهاية المطب » .

ومن أراد أن يعرف باختصار وبشكل سريع هذه الشخصية العجيبة الفذة ، في قوة فكره وإبداعه ، فليدرس كتاب « الغياثي » ، وهو كتاب صغير ، فهو كافي .

## الغزالي امتداد للجويني :

بعد الجويني أتى الغزالي ، وهو وإن كان من الرواد الكبار في هذا الشأن ، وله فيه عطاء كبير وجليل ، لكن ذلك في مجمله يظل في كنف شيخه الجويني . وعلى كل حال الغزالي له اهتمام كبير جداً بقضية المقاصد الجزئية والكلية ، وللمقاصد الجزئية أيضاً حضور قوي في كتاب « الإحياء » . والغزالي من أقوى المعللين لكافة الأحكام ؛ من عبادات ومعاملات ، خصوصاً في كتاب « الإحياء » .

وأما التنظير المختصر المركز ، فنجده في كتابيه الأصوليين « المستصفى » و« شفاء الغليل » ، ولعل من أبرز ما يمكن أن يسجل فيه السبق للغزالي ، أنه على يده وبقلمه استقرت الضروريات الخمس التي سنأتي إلى تفصيلها . فقد استقرت على يده أسماؤها واستقر ترتيبها تقريباً - هناك مخالفة بسيطة له - فقد ذكر هذه الضروريات الخمس بهذه الأسماء التي نداولها اليوم ؛ وهي : حفظ الدين ، وحفظ النفس ، والعقل ، والنسل ، والمال .

وهو يذكرها بهذا الترتيب ، وقد انتظم عنده واطرد في كتبه ، وخاصة في الكتابين الأصوليين ، وكانت عند من قبله تذكر بأسماء تختلف من عالم لآخر ، وقد يختلف الترتيب أيضاً ، ولكن منذ الغزالي صار معظم العلماء يذكرونها على هذا الترتيب ويرون أن هذا الترتيب هو الصحيح ، فتسميتها وترتيبها استقرا إلى حد كبير مع الإمام أبي حامد الغزالي .

## الإمام الثاني : عز الدين بن عبد السلام :

أنتقل إلى التعريف قليلاً بعز الدين بن عبد السلام<sup>(١)</sup> ، الذي اعتبرته إماماً

(١) تقدمت ترجمته .

من الأئمة الأربعة في المقاصد . وإذ اراعينا الترتيب الزمني فهو الإمام الثاني في المقاصد ، فهو متوفى سنة ٦٦٠ للهجرة ، فهو من أهل القرن السابع . وهو شافعي المذهب مثل الجويني ، ولكنه في فكره وفقهه يتجاوز حدود المذهب .

فهو عالم مستقل متحرر متميز في فكره ومنهجه .

وأهم كتبه على الإطلاق ، وأهمها في موضوعنا خاصة ، كتابان :

أولها كتاب « قواعد الأحكام في مصالح الأنام » هذا الكتاب الشهير هو الذي برزت فيه إمامته في هذا المجال الذي نحن فيه .

وكتابه الثاني هو « شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال » ، وقد سلك فيه طريقة مبتكرة عجيبة .

وكلاهما مطبوع عدة طبعات . وكتاب « القواعد » يُطبع كثيرًا منذ نحو ٤٠ سنة . وأما كتاب « الشجرة » أو « شجرة المعارف » ، فقد طبع في السنوات الأخيرة لكن أيضًا صدرت له أكثر من طبعة .

والذي يعد في الدرجة الأولى في المقاصد وبشكل مباشر هو الكتاب الأول « قواعد الأحكام » .

وذلك واضح من عنوانه حتى قبل أن نلج إلى داخله . ولعله أول كتاب في تاريخ التأليف والتصانيف الإسلامية عبر من عنوانه عن المصالح مباشرة . فهو أول كتاب نعرفه بعنوان المصالح ومخصص كله لبيان المصالح والمفاسد .

والمصالح هي تعبير آخر عن مقاصد الشرع ؛ لأن عالمًا من درجة عز الدين

ابن عبد السلام ومن صنّفه ومن طيّته ، إذا تكلم في المصالح ، فهو يتكلم حتماً عن المصالح الشرعية ، والمصالح الشرعية تساوي المقاصد الشرعية . إذن فقولُه : « قواعد الأحكام في مصالح الأنام » ، أي في مصالح الأنام التي قصدّها الشرع ، أي : مقاصد الشرع للأنام .

ثم كذلك في هذا العنوان ، وقبل أن نلج إلى مضمونه وتفصيله ، العنوان فيه « قواعد » ، وهذا أيضاً شيء مهم جداً ؛ فهو أول كتاب في « قواعد المصالح » . القواعد الفقهية عرفناها ، وكانت متداولة قبل ابن عبد السلام ، وكتابه يعد حلقة فيها ، ولكنه الآن يركز على القواعد الخاصة بالمصالح .

والحقيقة أن الذي يعنيه ابن عبد السلام هو قواعد المفاضلة والترجيح والتقديم والتأخير ، بين المصالح والمفاسد . فهو في الكتاب كله يتحدث عن المصالح والمفاسد ، طبعاً بالميزان الشرعي ، ويضع القواعد لما يقدّم وما يؤخر من مراتبها وأنواعها ... فهو كتاب في الموازنة والترجيح بين المصالح والمفاسد . فهذا هو موضوع الكتاب بالتدقيق .

وندع المؤلف نفسه يبين لنا ماذا قصد بهذا الكتاب ؛ فهو يقول ~ :  
« الغرض بوضع هذا الكتاب بيان مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات ، لسعي العباد في تحصيلها ، وبيان مقاصد المخالفات ، ليسعى العباد في درئها ، وبيان مصالح العبادات ؛ ليكون العباد على خبر منها ، وبيان ما يقدم من بعض المصالح على بعض ، وما يؤخر من بعض المفاسد على بعض ، وما يدخل تحت اكتساب العبيد دون ما لا قدرة لهم عليه ولا سبيل لهم إليه .  
والشريعة كلها مصالح إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح ، فإذا سمعت الله

يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ فتأمل وصيته بعد ندائه، فلا تجد إلا خيرا يحثك عليه أو شرا يزعرك عنه، أو جمعا بين الحث والزجر، وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من المفاصد حثاً على اجتناب المفاصد، وما في بعض الأحكام من المصالح حثاً على إتيان المصالح.

أما كتابه الآخر الذي كان المتقدمون يختصرونه باسم «الشجرة»، فبناه على فكرة عجيبة وبديعة؛ فهو يستوحي هذا العنوان من قوله تعالى: ﴿الْمَ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، من هنا استوحي كتابه وعنوان كتابه.

وله كلام في كتاب «القواعد» يقول فيه: «وأجمع آية في القرآن للحث على المصالح كلها والزجر عن المفاصد بأسرها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، فإن الألف واللام في العدل والإحسان للعموم والاستغراق، فلا يبقى من دق العدل وجله شيء إلا اندرج في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾، ولا يبقى من دق الإحسان وجله شيء إلا اندرج في أمره بالإحسان، والعدل هو التسوية والإنصاف، والإحسان: إما جلب مصلحة أو دفع مفسدة، وكذلك الألف واللام في الفحشاء والمنكر والبغي عامة مستغرقة لأنواع الفواحش ولما يذكر من الأقوال والأعمال.»

فهذه الآية أجمع آية لأصناف المصالح والمفاصد، وأجمع آية أمرت بالمصالح ونهت عن المفاصد.

وكتاب « الشجرة » بنى معظم مسائله وتفريعاته على هذه الآية ، فقد فرع من هذه الآية وجوها كثيرة من العدل والإحسان ، ووجوه كثيرة من الفحشاء والمنكر والبغي .

### مقاصد العقائد :

إلا أن هذا الكتاب من ميزاته الفريدة ، أنه اهتم بموضوع جليل لا زال الاهتمام به ضعيفاً إلى الآن ، وهو مقاصد العقائد أو مقاصد المعتقدات ، فقد أسس فيها لبنة ، وهي تحتاج إلى أسسٍ عديدة .

لقد اهتم في كتاب « الشجرة » بأمرٍ نفيس وعزيز ، وهو مقاصد صفات الله تعالى ، لأن المعهود والمألوف والجاري عند عامة المتكلمين ومن اهتموا بالعقيدة ، أن هذه الأمور : تَلَقَّهَا واعقد عليها قلبك ، ولا شيء سوى ذلك . فبين رحمه الله أن معرفتنا لصفات الله وذكر الله ، الذي هو ذكر لهذه الصفات والأسماء ، لها مقاصد وفوائد وغايات .

يقول ابن عبد السلام في أول الكتاب : « هذه إشارات إلى كيفية التخلق بالصفات ، ولا يحصل التخلق بالصفات إلا لمن واطب على التحديق إليها والإقبال عليها . ولذلك أمرنا الله تعالى بإكثار ذكره لنلابس ما يثمره ذكره من الأحوال والأقوال والأعمال » . وهذه الكلمات موجودة في عنوان الكتاب « الأحوال والأقوال والأعمال » .

وقال أيضاً في موضع آخر غير بعيد ، يبين جانباً من آثار صفات الله على العباد المحدقين فيها : « من أفضل التخلقات أن تحسن إلى عباد الله بمثل ما أحسن به إليك ، وأن تنعم عليهم بمثل ما أنعم به عليك » .

وهكذا قل في سائر الصفات ، فهي غذاء ودواء وشفاء .

### القرافي تلميذ ابن عبد السلام :

ولابن عبد السلام تلميذ هو بمنزلة الغزالي مع الجويني ، ومنزلة ابن القيم مع ابن تيمية ، وهو شهاب الدين القرافي ، إلا أن العجيب هو أن الجويني والغزالي من مذهب واحد ، وكذلك ابن تيمية وابن القيم ، ولكن القرافي مالكي وابن عبد السلام شافعي . ومع ذلك كانت بينهما علاقة كبيرة جداً وأحدهما تلميذ للآخر ، ومكمل لرسالته ومتمم لأفكاره وصائغ صياغات جديدة لقواعده .

ولا أطيل ، فأفكار ابن عبد السلام تقريباً معظمها توجد في كتب القرافي وخاصة في كتابه « الفروق » ، فهو لم يكذب يخرج في مجمله عن كنف شيخه عز الدين بن عبد السلام . وقد يكون في بعض الأحيان أقوى استدلالاً ، وأجود عرضاً ، وأكثر تدقيقاً .

على كل حال منذ عز الدين بن عبد السلام إلى الآن ، الكلام في المصالح والمفاسد وتعريفها وأنواعها وأصنافها ومراتبها وقواعد الترجيح بينها ... تقريباً كل ما قيل ويقال في هذا المجال ، مدين لابن عبد السلام ويبنى عليه ، وقد يضيف الشيء القليل ، ولا يكاد يخرج عنه وعن تلميذه القرافي .

### الإمام الثالث : أبو إسحاق الشاطبي :

والإمام الثالث في هذا الشأن هو أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠

للهجرة . وقد عاش في غرناطة التي هي الآن جزء من إقليم الأندلس بالمملكة الأسبانية .

الإمام الشاطبي ~ ألف كتابا نفيسا فذاً . والرجل مقل في التأليف على العموم ، الشاطبي لم يؤلف الشيء الكثير فكتبه قليله جداً<sup>(١)</sup> ، حتى « الاعتصام » الذي هو ثاني كتبه في الأهمية والشهرة مات دون أن يكمله .

كتابه الفذ والأهم ، الذي بذل فيه - كما قال هو نفسه - خلاصة عمره ، وبتيمة دهره ، هو كتاب « الموافقات » . وكما قلت سابقا فالتسمية الأصلية للكتاب هي : « عنوان التعريف بأسرار التكليف » . وهذا الكتاب عادةً يصنف بأنه في علم أصول الفقه ، ولكن الذين يدرسون مناهج الأصوليين يعتبرون أنه صاحب منهج خاص ؛ يقولون :

هناك منهج المتكلمين ، أو طريقة المتكلمين .

وهناك منهج الفقهاء أو الأحناف ، أو طريقتهم في التأليف الأصولي .

وهناك طريقة الشاطبي .

(١) ولكنه قليل كثير كما قال رشيد رضا : « العلماء المستقلون في هذه الأمة ثلثة من الأولين ، وقليل من الآخرين ، والإمام الشاطبي من هؤلاء القليل ، وما رأينا من آثاره إلا القليل ، رأينا كتاب « الموافقات » من قبل ، ورأينا كتاب « الاعتصام » اليوم ، فأشددنا قول الشاعر :

أدخل دار الكتب الخديوية ، وارم ببصرك إلى الألوفا من المصنفات في خزائنها ، تر أن كثرتها قلة ، وكثيرها قليل ؛ لأن القليل منها هو الذي تجد فيه علماً صحيحاً لا تجده في غيره ؛ لأنه مما فتح الله به على صاحبه دون غيره وقد كان كتاب ( الاعتصام ) من هذا القليل » . المنار ( ١٧ / ٧٤٥ ) .

إذن للشاطبي طريقة خاصة في موافقاته ، فما هي هذه الطريقة ؟

طريقته هي أنه مزج علم أصول الفقه وعجنه بهاء المقاصد ، وبناء على أساسها . سواءً في تناول الأدلة أو الأحكام أو الدلالات أو الاجتهاد والتقليد ، أو غير ذلك من مباحث الأصوليين ؛ كل ذلك يتناوله واضعاً في أساسه وروحه مراعاة مقاصد الشرع .

وإضافة إلى هذا المزج الكامل للمقاصد في الكتاب ، فقد خصص جزءاً من الكتاب للكلام في المقاصد هو القسم الثالث بترتيب الشاطبي ، ويقع بحسب الطبعات المتداولة في المجلد الثاني ، وخاصة الطبعة الأكثر شهرة وانتشاراً ، وهي طبعة الشيخ دراز .

وإذا قلنا عن كتاب ابن عبد السلام : هو أول كتاب في المصالح والمفاسد وأقسامها وتعريفها وقواعد الترجيح بينها ، فإن « الموافقات » هو أول مصنف أصولي تضمن كتاباً في المقاصد ، في أزيد من ٤٠٠ صفحة - حسب ما في الطبعات اليوم - بمعنى أنه كتاب كامل ، ولو أنه جزء من الموافقات . ففيه كلام متكامل منسق ومرتب ومبوب ومؤصل عن مقاصد الشريعة .

### الموافقات جمع ما تفرق في غيره من المصنفات :

إذا كان الجويني قد تكلم هنا وهناك في ثنايا كلامه وكتبه وفي ثنايا معالجته لقضايا أصولية ، وقضايا فقهية ، وقضايا سياسية ، كما في « الغياثي » ؛ حيث ينشر وينشر ويضع أفكاراً ويشرحها في صفحة أو صفحتين ، أو في فقرة أو فقرتين ، فالأمر مختلف مع الشاطبي ، فهو صاحب نفس طويل في الموضوع ،

يستقصي ويستوعب ، وربما يستطرد ويطنب ؛ ولذلك نستطيع أن نقول : ما تفرق عند المتقدمين على الشاطبي ، اجتمع عنده ، وما تبعثر في الكتب السابقة تم نظمه ، فسلك في عقد منظوم وبناء مَشِيد ، وذلك ما أصبح يعرف اليوم باسم « نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي » .

### من إضافات الشاطبي على من سبقوه :

ثم للشاطبي إضافاته الكثيرة القيمة .

فمن أبرز إضافاته أنه أدرج لأول مرة ضمن الحديث عن المقاصد باباً خاصاً عن مقاصد المكلفين ؛ لأن لمقاصد المكلفين علاقة تلازمية ، تكاملية أو تناقضية ، مع مقاصد الشرع ، فقد أسس الكلام في مقاصد المكلفين ، وحينما أقول أسس الكلام أي : ابتدأه وأرساه ولم يسبق فيه .

وكذلك أسس الكلام في موضوع « طرق معرفة المقاصد » وهذا مبحث غير مسبوق . وقد تناوله في آخر كتاب المقاصد من « الموافقات » .

ونص - لأول مرة كذلك - بشكل صريح وقاطع وواضح ، على أنه لا اجتهاد إلا بعد التمكن في المقاصد ، بل شروط الاجتهاد التي أطال الأصوليون في ذكرها ، هو دمجها واختصرها في أمرين :

\* المعرفة التامة بمقاصد الشريعة .

\* ثم التمكن من الاستنباط على أساس المقاصد .

لأن هناك من قد يعرف المقاصد ، لكن لا يعرف التصرف فيها وتنزيلها

وإدخالها في استنباط الأحكام<sup>(١)</sup>.

وأيضاً أضاف أو أنشأ الشاطبي ثروة من القواعد المقاصدية ؛ فهو عادة ما يفتتح مسائله - في كتاب المقاصد وغيره - بعبارات جامعة هي صيغ تعييدية . فتجد المسألة التي قد يبحثها في عشرين صفحة أو عشر صفحات يضعها أولاً في شكل قاعدة جامعة ، ثم ينطلق في الشرح والبيان .

فهذه بعض الملامح الإجمالية الخاصة بالشاطبي ، والشاطبي سنلتقي به كثيراً في هذه الحصص .

### مثال على القضايا التي طورها الشاطبي :

وقبل أن أوضح العناصر الجديدة في نظرية الشاطبي ، أذكر الآن نموذجاً من القضايا والأفكار السابقة عليه ، ولكنه أكملها وطورها .

من ذلك فكرة سبق إليها الجويني ، ثم الغزالي وابن عبد السلام ، وهي فكرة عظيمة جداً ، أخذها الشاطبي وبنى عليها ؛ وهي أن الشريعة في الأمور الجبليّة ، أي الأمور التي تطلبها الجبلات وتشتهيها النفوس وتميل إليها ، فالشريعة لا تأمر بها ولا تكثر من الاهتمام بها ، ولو كانت مهمة وضرورية للدين والدنيا ، وذلك تعويلاً منها وحوالة منها على الجبلية وعلى الفطرة وعلى الغريزة ، بل ربما إذا كانت الغريزة والدواعي الجبلية فيها قوية وجامحة ، فالشريعة تأتي فيها بالكبح والتهديب ، لا بالحث والترغيب .

وكذلك ، فإن ما تكرهه الجبلات ، فالشريعة لا تنهى عنه ولا تشتغل بإبعاد

(١) تلخيص الشاطبي شروط الاجتهاد في هذين الشرطين يحتاج لمزيد من التوضيح في الهامش إذا أمكن ؛ لأن معظم طلبة العلم لا يفهمون هذا الجمع مقارنة مع شروط الاجتهاد المعروفة في أصول الفقه ...

الناس عنه ، ولو كان سيئاً وقيحاً وفساداً ، لماذا ؟ لأن في الجلبلة ما يكفي من الكراهية والنفور . فمثلاً الشريعة لم تنه عن التضمخ بالنجاسات ، لماذا ؟ لأنه لا أحد يحتمل أن يبقى ملطخاً بالنجاسات في جسمه أو ثوبه أو كذا ... إلى آخره .

نعم إذا أتيت إلى الصلاة ، فللشريعة حكمها ، لكن إذا خرجت عن الصلاة ، لم تقل لك : لا تنجس ثيابك ولا شيئاً من جسمك أو مكانك ، هذا لم تحرمه الشريعة ، مع قبحه وفساده ، لأن في الجلبلة ما يكفي لاجتنابه والبعد عنه . فكأنَّ التحريم هنا جِلي لا تشريعي .

وحتى في التكاليف والوظائف الشرعية الكفائية ، فما تطلبه وتنزع نحوه الجلبلات ، فالشريعة لم تحث الناس على طلبه والسعي إليه والحرص عليه . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الولايات والرئاسات والمناصب العامة .

مثال ذلك : في باب القضاء من كتاب « نهاية المطلب » ذكر الجويني أهمية القضاء ، ونحن نعرف أنه بدون قضاء « تقوم الساعة » ، أعني بالفتن والهرج والفوضى والعدوان وأكل الأموال وهتك الأعراض و ... إلى آخره . لا تتصور حياة مستقرة لشهر واحد بدون قضاء في أي أمة وفي أي مجتمع ، فهذا القضاء بهذه الدرجة من الأهمية والخطورة ، ومع ذلك هل الشرع أمر العلماء بأن يتولوا القضاء ، وأن يسارعوا إلى توليه وتحمله ؟ هل أوجب عليهم ذلك ؟ كلا ، بل لو قلنا بالعكس لكان أصوب أو أقرب ؛ فالشرع يقول : « الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ : قَاضِيَانِ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ : رَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الْحَقِّ فَعَلِمَ ذَلِكَ فَذَكَ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ ، فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ ، فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَقَاضٍ قَضَى

بِالْحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>، والشرع يقول: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ»<sup>(٢)</sup>.

ومقتضى هذه الأحاديث أن يفر الناس من القضاء وقد كان الأمر كذلك؛ كان العلماء والفقهاء والأئمة يفرون من القضاء، ومنهم من قبل أن يجلد وأن يسجن وأن يؤذى، ولا يتولى القضاء. ومنهم من كانوا يختفون عن الأنظار كما يختفي المجرم الهارب، يختفي ولا يعرف أحد أين هو، إذا علم أن الأمير أو الخليفة طلبه لتوليته القضاء<sup>(٣)</sup>.

وهذا المسلك لو سار عليه الناس، سيؤدي في النهاية إلى الخراب!! ولكن جواب الجويني على هذا، أن في الجبلات والميول الطبيعية ما يدفعه ويعاكسه؛ فإذا فر فلان واعتذر فلان، أقبل فلان وفلان وبنو فلان، فلا ضرر ولا إشكال في هذا التحذير الشرعي. والشرع كذلك جاء بالتحذير من الولايات بصفة عامة، كما في الحديث الشريف: «لَا نُؤَيِّ هَذَا مَنْ سَأَلَهُ وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

فللشريعة سياسة تربوية وتشريعية، تراعي الدواعي والنوازع الجبلية

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥) عن بريدة رضي الله عنه، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٧١)، والترمذي (١٣٢٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال الترمذي: «حسن غريب» وصححه الألباني.

(٣) من أشهرهم من الأئمة أبو حنيفة؛ ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (١٣/٣٢٦) أنه ضرب «مائة سوط وعشرة أسواط في أن يلي القضاء فأبى».

(٤) أخرجه البخاري (٧١٤٩)، ومسلم (١٧٣٣)، عن أبي موسى رضي الله عنه.

وتتكامل معها . هذه القضية التي نجدها تتردد عند الجويني ، نجدها بمزيد من التأصيل والتعميد عند الشاطبي ، في عدة مواضع وعدة سياقات . وهذا نموذج من كلامه في جانب من جوانب القضية وتجلياتها .

قال ~ : « ما كان للإنسان فيه حظ عاجل وباعث من نفسه يستدعيه إلى طلب ما يحتاج إليه ، وكان ذلك الداعي قويا جدا ، بحيث يحمله قهرا على ذلك ، لم يؤكّد عليه الطلب بالنسبة إلى نفسه ، بل جعل الاحتراف والتكسب والنكاح على الجملة مطلوبوا طلب الندب لا طلب الوجوب ، بل كثيرا ما يأتي في معرض الإباحة كقوله : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: ١٠] ، ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] ، ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ [الأعراف: ٣٢] ، ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٧] ، وما أشبه ذلك ، مع أنه لو فرضنا أخذ الناس له كأخذ المندوب ، بحيث يسعهم جميعا الترك ، لأثموا ؛ لأن العالم لا يقوم إلا بالتدبير والاكتساب ، فهذا من الشارع كالحوالة على ما في الجبلية من الداعي الباعث على الاكتساب ، حتى إذا لم يكن فيه حظ أو جهة نازع طبيعي ، أو جبهه الشرع عينا أو كفاية ، كما لو فرض هذا في نفقة الزوجات والأقارب وما أشبه ذلك » <sup>(١)</sup> .

فهذا الجانب الأول عند الشاطبي هو أنه أتى إلى أفكار المتقدمين في المقاصد

(١) الموافقات (٢ / ١٨٠ - ١٨١) .

فجمعها وزادها بياناً وزادها توضيحاً واستدل لها وبني عليها فروعاً وقواعد .

### الشاطبي يؤسس لطرق إثبات المقاصد :

وأما العناصر الجديدة التي أتى بها الشاطبي فأذكر منها القضية التي سبق إليها ووفقه الله تعالى لافتتاحها ، وهي طرق إثبات المقاصد . وهو مبحث في غاية الأهمية ، وما زال بحاجة إلى الكثير من البيان والتكميل . وقد تناوله الشاطبي في صفحات معدودة في آخر كتاب المقاصد . ولكن المهم عندنا أنه فتح باباً للبحث العلمي وللتأسيس العلمي ، وسماه طرق معرفة مقاصد الشارع ، وجعله خاتمة لكتاب المقاصد ؛ وبتعبيره : هي خاتمة تكرر على الكتاب كله <sup>(١)</sup> ؛ لأن أهميتها تنعكس على الكتاب كله ، بل تنعكس على هذا العلم برمته ، وهي التي تحدد مساره ومستقبله .

الشاطبي كما تقدم عاش في أواخر القرن الثامن ، القرن الذي أعطى آخر العظماء في الأمة ، قبل أن تدخل مرحلة طويلة من الذبول والأفول . وحتى بعض من عاشوا إلى بداية القرن التاسع ، فهم من أهل القرن الثامن ؛ كابن خلدون على سبيل المثال .

من القرن التاسع إلى منتصف القرن الرابع عشر ، هذه أسوأ فترات تاريخنا وأضعفها ، سواء من الناحية العلمية أو الاجتماعية أو السياسية ، وإن كانت الناحية السياسية ما زالت على سوءها المتزايد إلى يومنا هذا .

(١) قال الشاطبي في ختام كتاب المقاصد : « لا بد من خاتمة تكرر على كتاب المقاصد بالبيان وتعرف بتمام المقصود فيه بحول الله ؛ فإن للقائل أن يقول : إن ما تقدم من المسائل في هذا الكتاب مبني على المعرفة بمقصود الشارع ؛ فبماذا يعرف ما هو مقصود له مما ليس بمقصود له ؟ » . الموافقات (٢/ ٣٩١) .

ولذلك ، بعد الشاطبي - وفي حدود ما وقفنا عليه - لا نكاد نجد شيئاً يذكر في المقاصد في هذه الفترة ، إلى أن جاءت الحركية الجديدة في العصر الحديث والتي سنتحدث عنها في المحاضرة القادمة إن شاء الله تعالى . إذن فيمكن القول : الشاطبي هو خاتمة هذا المسار في العصور القديمة .

### ابن تيمية وابن القيم من كبار علماء المقاصد :

ويمكن أن نجد من هذه الحقبة القديمة التي أعني بها الآن القرن الثامن وما قبله ، علماء آخرين وإن لم يصنفوا في المقاصد ، غير أن تصانيفهم تدل على علو شأنهم في ذلك . وأبرز من نجد سوى الذين ذكرت : ابن تيمية وابن القيم . فهما بدون تردد ، من رواد هذا المجال ، ومن عظمائه وأجلائه . وقد سبق وسيأتي من كلامهما ما ينبىء عن مقامهما .

وإنما لم أذكرهما مع الأئمة الأربعة ؛ لأنهما لم يخصا مقاصد الشريعة بشيء من التأليف النظري المجموع والمفصل ، ولكن فقه الرجلين وكلامهما في الأصول وفي الأحكام الشرعية وفي التشريع ، كله كلام مقاصدي وفقه مقاصدي ، من الدرجة العالية .

